

أثر رواية قالون في الدرس النحوي

الدكتورة: ربيعة عبد السلام هندر

كلية الآداب - قسم اللغة العربية

المقدمة:

تعد رواية قالون عن نافع من الروايات المتواترة المشهورة من بين القراءات، مشهود لصاحبها بالإمامة في العربية، كما أنها أكثر الروايات ذيوغاً في المغرب العربي. وكما هو معلوم فالقرآن معين لا ينضب، ومدد لا ينقطع، وأشرف العلوم وأجلها ما كان محوره كتاب الله تعالى؛ ومن هنا كانت دراسة القراءات التي تعد ألصق العلوم بالكتاب العزيز، إذ أن القراءة علم يتوصل به إلى كيفية نطق كلمات القرآن الكريم، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً، مع نسبة كل وجه إلى ناقله⁽¹⁾.

وتنوعت التأليف في القراءات فجاء بعضها في تصنيفها بين متواترة وشاذة؛ فكانت المتواترة سبعة وعشيرة وأربعة عشرية كما هي الحال عند ابن مجاهد وابن الجزري والبناء، وتمحور بعضها الآخر حول توجيه القراءة والاحتجاج لها كما فعل أبو علي الفارسي، ومكي بن أبي طالب، ولعل هذا الجانب من التأليف أوسعها فهو يحيط بجوانب العربية، ويذكر ما تحتمله القراءة من أوجه إعرابية مختلفة، ويبيّن أوجه الاتفاق والاختلاف بين القراء، وتوجيه ذلك كله من خلال مدى توافقه مع اللسان العربي؛ وهكذا تعد القراءة مصدرًا ثراً من مصادر التأصيل في العربية نحوها وصرفها ولغاتها، كما تتبين فائدة اختلاف القراءات من خلال ما ذكره علماء القراءة من فوائد جمّة أهمها: التيسير والتخفيف على

¹ - انظر المهذب في القراءات العشر، ص: 6.

الأمة الإسلامية "خصوصاً الأمة العربية التي شُوفهت بالقرآن؛ فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلاف في اللهجات، ونبرات الأصوات، وطريقة الأداء، وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات"⁽¹⁾. ومن الفوائد أيضاً استنباط الأحكام من دلالة الألفاظ⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أن اختلاف الإعراب الناتج عن اختلاف القراءة هو أحد الأحرف السبعة التي نص عليها رسولنا الكريم ﷺ وأشار إليها علماء القراءة إلا أنه "اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض"⁽³⁾؛ فهو يثري اللغة ويضفي عليها أوجهاً من الدلالة لا مجال للشك فيها أو ردها لأن "اختلاف القراء كل صواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه"⁽⁴⁾. وهذا وحده كفيلاً بأن يجعل القراءة الأصل الذي تؤخذ منه اللغة، ومنه تستنبط أحكامها وقوانينها وسأورد مثلاً لعله يكون الإشارة التي تغني عن العبارة، وهي قراءة للإمام نافع في رواية قالون عنه؛ حيث روى قوله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً يُعْفَرْ لَكُمْ خَطَايَكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽⁵⁾ بصيغة التذكير (يُغْفَر)⁽⁶⁾ مع الفاعل (خطايا) وهو جمع تكسير، وروى قوله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا تُغْفَرُ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽⁷⁾ بصيغة التأنيث (تُغْفَر)⁽⁸⁾ مع الفاعل

¹ - مناهل العرفان، للزرقاني: 108/1 .

² - انظر النشر في القراءات العشر، ص: 53/1 .

³ - السابق: 49/1، وانظر مناهل العرفان: 111/1 .

⁴ - النشر: 52/1 .

⁵ - البقرة: (57) .

⁶ - السبعة لابن مجاهد، ص: 156، والحجة للفارسي: 85/2 .

⁷ - الأعراف: (161) .

⁸ - السبعة، ص: 295، وانظر الحجة للفارسي: 96/4 .

خطيئتانكم، ويلاحظ هنا أن القارئ واحد، والراوي نفسه وجاءت القراءة بالتذكير مرة والتأنيث أخرى؛ وهذا يبين مسألة في العربية تتعلق بجواز تأنيث الفعل مع المؤنث المجازي، أو جمع التكسير، كما يوجد في الرواية مسألة أخرى وهي أن خطيئة تجمع جمع سلامة⁽¹⁾. وبهذا فأن يؤخذ بالقراءة في تأصيل القواعد أولى وأجدر من غيرها، إذ أنها تمثل أصلاً من الأصول التي تستمد منها اللغة.

وقد كان علماء الأمة الأوائل يرجعون إلى المأثور من كلام العرب من الشعر كلما طلبوا فهم مستغلق، أو راموا الوصول إلى معنى معجز، ولكن قَصُر فهم بعض من عاصرهم فعاب عليهم ذلك "قال أبو بكر بن الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتابعين -كثيراً- الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وأنكر جماعة -لا علم لهم- على النحويين ذلك، وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن، وقالوا: وكيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن، وهو مذموم في القرآن، والحديث؟

قال: وليس الأمر كما زعموه من أننا جعلنا الشعر أصلاً للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر"⁽²⁾. فهذا يبين أن الغرض هو تفسير وبيان لا حجة على لغة القرآن وإعرابه .

وكما هو معلوم فإن اختلاف القراءات أو اتفاقها يكون مرجعه إلى أسباب كامنة في اللغة؛ فمنها ما كان اختلافاً يتعلق بالحركات الإعرابية، ومنها ما له صلة بالأصوات وكيفية نطقها، ومنها ما يدور حول مسائل صرفية أو دلالية أو بلاغية، وغير ذلك من مسائل اللغة المتشعبة. ولعل الفراء من أوائل علماء العربية الذين تنبهوا إلى هذه المسألة، فكتابه

¹ - انظر: ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي، ص: 27 - 36 .

² - الإيقان في علوم القرآن، ص: 183 .

(معاني القرآن) يعد مصدرًا من مصادر توثيق القراءات وتوجيهها، كما أنه ينص على تقديمها في الاستشهاد للغة فيقول: "والكتاب أعرب وأقوى حجة من الشعر" (1). وجاءت رواية قالون عن نافع معربة عن وجوه إعرابية كان لها دور بارز في بيان الدلالة المقصودة من النص المحكم؛ وهذا ما يعطي التوجيه النحوي مكانة لا يدانيه فيها غيره من أجل فهم المعاني وصولاً إلى استنباط الأحكام، وقد اقتصر في هذا البحث على طرح بعض المسائل النحوية التي جاءت عليها رواية قالون عن نافع، وكيفية توجيه هذه الرواية بما يتفق معها من أصول اللغة وقواعدها، فكان موضع اتفاق بين علمائها، وكذلك ما خالفها من هذه الأصول ونتج عنه مسائل خلافية، وبهذا تناولت أولاً ما جاء في الرواية دالاً على أكثر من وجه من وجوه العربية بحيث تعددت الأوجه التي وُجّهت بها الرواية، وكلها جائز ومحل اتفاق، ثم تطرقت إلى أثر هذه الرواية في إبراز بعض المسائل الخلافية في النحو، وجعلت آخرًا ما تفرّد به نافع من قراءة رواها عنه قالون وما نتج عنه من أوجه، مستشهدة في كل ذلك بما فتح الله به عليّ من توجيه بعض الآيات، فسردتها مرتبة بحسب ورودها في المصحف الشريف .

أولاً - تعدد الأوجه الإعرابية للرواية

أجمع العلماء على أن شروط القراءة الصحيحة موافقتها للعربية ولو بوجه، وموافقتها لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحة السند⁽²⁾، وهم بهذا لم يجيزوا إنكار قراءة توفرت لها هذه الشروط الثلاثة، ولا ردّها. ومن خلال الشرط الأول (موافقتها للعربية ولو بوجه)

¹ - معاني القرآن، للفراء: 14/1 .

² - انظر: النشر، ص: 9 .

يستدل بالقراءة على المسائل النحوية سواء المتفق عليها منها، أم التي هي موضع خلاف. وقد جاء في رواية قالون عن نافع ما يدعم هذه المسألة، فكانت له أحرف رواها اتسمت بالاتساع في تأصيل اللغة بحيث احتملت عدة أوجه إعرابية كلها جائز، فكانت بذلك معيناً يغذي هذه اللغة وقواعدها، ومن المواضع التي ورد فيها ذلك :

- قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾⁽¹⁾ فهي في رواية قالون عن نافع بصيغة الماضي، اتخذوا - بفتح الحاء -⁽²⁾، والأمر الجلي هنا أن الآية على هذه الرواية وردت في أسلوب خبري بالعطف على ما قبلها من خبر، وهو قوله تعالى: (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً)، وبهذا الاتساق والتوافق تم توجيه الرواية إلى ثلاثة أوجه هي :

- 1- جعل الكلام جملة واحدة بعطف (اتخذوا) على (جعلنا) .
 - 2- العطف بتقدير (إذ) فيكون الكلام جملتين: (إذ جعلنا) و(إذ اتخذوا)⁽³⁾ .
 - 3- العطف على فعل محذوف والتقدير (فثابوا واتخذوا)⁽⁴⁾ .
- قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحُجِّ﴾⁽⁵⁾، بالفتح بدون تنوين فيهن جميعاً على البناء⁽⁶⁾ بكونها اسم (لا) النافية للجنس، وقوله (في الحج) إخبار عنها جميعاً، وتحتل توجيهها آخر يتمثل في جعل (في الحج) خبراً عن (لا رفث) وحذفه من (لا فسوق) ولا جدال) لدلالته عليها. أما قراءة (لا رفثٌ ولا فسوقٌ) برفعهما منونين فليست (لا)

¹ - البقرة: (124) .

² - رويت أيضاً عن ابن عامر، أما باقي السبعة فهي بكسر الحاء على الأمر، السبعة، ص: 169 .

³ - انظر: الدر المصون: 105/2 .

⁴ - انظر: إملاء ما من به الرحمن، للعكبري: 68/1 - 69 .

⁵ - البقرة: (196) .

⁶ - اختلف القراء فيها حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو (لا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالضم والتنوين، وقرأ الباقر بالنصب بغير

تنوين، ولم يختلفوا في نصب (جدال)، السبعة، ص: 180 .

التبرئة، إنما هي نافية مهملة مكررة للتوكيد وما بعدها مرفوع على الابتداء، وأخبارها محذوفة، والتقدير (لا رفثٌ في الحج، ولا فسوقٌ في الحج)⁽¹⁾. ومن هنا فالأوجه الجائزة فيها تتمحور حول:

1 - (لا) نافية للجنس فيها، مع تكرارها، وأخبارها محذوفة، و(لا) الأخيرة مستأنفة و(في الحج) خبر عن (لا جدال) فقط، وهذا التوجيه يتفق مع رواية من قرأ (لا رفثٌ ولا فسوقٌ) .

2 - بنائها جميعاً على الفتح و(لا) نافية للجنس فيها جميعاً مكررة للتوكيد، والخبر (في الحج) هو إخبار عن جميعها، وهذا عندي أولى لمجيء الكلام على نسق واحد، كما أن فيه دلالة على عموم النفي لتكثير المفردات الواردة بعد (لا)، وهناك أيضاً فرق دلالي فقراءة الرفع تعطي معنى (لا ترفثوا ولا تفسقوا) فهو خبر خرج إلى الإنشاء بمعنى الأمر، أما نصب لا جدال فهي بمعنى لا شك في وقت الحج، فهو نفي عام⁽²⁾ .

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾⁽³⁾، روى قالون عن نافع (وصيةً) بالرفع⁽⁴⁾، ووجهها الفراء⁽⁵⁾ بأنها خبر مبتدأ محذوف، أو فاعل لكان تامة محذوفة، والتقدير: فأمرنا وصية، أو فلتكن وصية، واستدل على ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود (كتب عليهم الوصية لأزواجهم)، وقراءة أبي (فمتاع لأزواجهم). وبهذا نرى أن رواية الرفع ذكر لها عدة توجيهات هي :

¹ - انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري: 136/1 .

² - السابق، الموضع نفسه.

³ - البقرة: (238) .

⁴ - وهي أيضاً قراءة ابن كثير والكسائي، السبعة، ص: 184 .

⁵ - انظر: معاني القرآن: 156/1 .

- 1 - (وصية) مرفوعة بالابتداء و(لأزواجهم) خبر عنها .
 - 2 - (وصية لأزواجهم) كلها مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: عليهم وصية⁽¹⁾.
 - 3 - (وصية) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أمرنا وصية، أو الحكم وصية.
 - 4 - (وصية) فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: لتكن وصية.
- من خلال عرض الأوجه السابقة يتبين أثر القراءة، ودورها في تأصيل القواعد من خلال تعدد التوجيهات الجائزة في الوجه الإعرابي الواحد .
- قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾⁽²⁾، فهي في رواية قالون (تجارة) بالرفع⁽³⁾، ووجه هذا الرفع إلى وجهين:
- 1 - أن (تكون) تامة بمعنى تقع أو تحدث تجارة⁽⁴⁾، وجملة (تديرونها) صفة لها .
 - 2 - أنها ناقصة، وتجارة اسمها، وجملة (تديرونها) هي الخبر .
- ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا التوجيه الأخير أخذ به في قراءة النصب، ولكن بتقدير الاسم، حيث عدت (تكون) ناقصة و(تجارة) خبراً لها، واسمها مقدر فيها، والتقدير: إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة⁽⁵⁾. ويلاحظ هنا غزارة الأصول والقواعد النحوية نتيجة لتعدد التوجيهات، ولعل الأقرب هنا الأخذ بكونها التامة؛ لموافقتها لسلامة التركيب، ولعدم الحاجة إلى القول بالتقدير والغوص وراء المعاني التي قد تحملها الألفاظ، وبهذا يتبين أن رواية الرفع تتفق مع مبدأ اليسر والسهولة الذي نزلت لأجله الأحرف السبعة.

¹ - انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 149/1 .

² - البقرة: (281) .

³ - وهي قراءة الباقيين غير عاصم، السبعة، ص: 194 .

⁴ - انظر: معاني القرآن للفراء: 185/1، والدر المصون: 673/2 .

⁵ - انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 165/1 .

-قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾⁽¹⁾، وهي هكذا بنصب (لباس) في رواية قالون عن نافع⁽²⁾، وتوجيه هذا النصب إما بالعطف على لفظة (لباسًا) من قوله (قد أنزلنا عليكم لباسًا) لأنها وقعت مفعولاً به، أو بالعطف على كلمة (وريشًا). أو أنه نصب بفعل مضمّر يشاكل المذكور والتقدير: وأنزلنا لباس التقوى. وبهذا تعدد التوجيه الإعرابي للرواية فكان كالاتي:

1 - العطف على المنصوب مع الاختلاف في المعطوف عليه من حيث هو (لباسًا أو ريشًا) وما ترتب على ذلك من اختلاف التقدير. وقد استحَب الفراء⁽³⁾ توجيه النصب بالعطف على (ريشًا) .

2- النصب بفعل مضمّر يضارع المظهر (أنزلنا).

- قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾⁽⁴⁾، رواها قالون عن نافع (يعقوب) رفعًا⁽⁵⁾، وتوجيه هذا الرفع يعود إلى كونها:

1- مبتدأ على نية التقديم والجار والمجرور خبره، والأصل: يعقوب من وراء إسحاق.

2- فاعلاً لفعل هو متعلق الجار والمجرور، والتقدير: يحدث لها من وراء إسحاق يعقوب.

3- فاعلاً للجار والمجرور على رأي من يعمل الظرف⁽⁶⁾.

¹ - الأعراف: (25) .

² - السبعة، ص: 280 .

³ - انظر: معاني القرآن: 375/1، وإملاء ما من به الرحمن: 271/1 .

⁴ - هود: (70) .

⁵ - السبعة، ص: 338، وهي كذلك عند ابن كثير والكسائي وشعبة، وبالنصب عن ابن عامر وحمة وحفص، النشر:

. 290/2 .

⁶ - انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 16/2، ورواية قالون عن نافع المدني، ص: 279، ومغني اللبيب: 101/2.

.101/2

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁾، رواها قالون برفع (غير)⁽²⁾، وفيها أوجه إعرابية مختلفة كلها جائزة حيث يجوز أن تكون:

1 - نعتاً للكلمة (خالق) على الموضع لكون (من) حرف جر زائد دخل على المبتدأ، والتقدير: هل خالقٌ غير الله يرزقكم⁽³⁾.

2 - مرفوعة بأخذها حكم المستثنى بعد إلا في الاستثناء المفرغ، وتقدير الكلام: هل من خالق إلا الله⁽⁴⁾.

3 - خبراً للمبتدأ، والتقدير: هل خالق غير الله⁽⁵⁾.

4 - فاعلاً لاسم الفاعل (خالق) لاعتماده على الاستفهام، ولم يقبل أبو حيان هذا التوجيه، وعلّة اعتراضه دخول حرف الجر (من) على اسم الفاعل، واحتج بعدم سماع ذلك عن العرب⁽⁶⁾.

- قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾⁽⁷⁾، بنصب (الحق) في الموضعين⁽⁸⁾، والنصب في الثاني لا جدال حوله فهو موضع اتفاق بوقوع الفعل (أقول) عليه وإن تأخر عنه⁽⁹⁾،

¹ - فاطر: (3).

² - السبعة، ص: 534.

³ - انظر: معاني القرآن للفراء: 366/2.

⁴ - انظر: السابق، الموضع نفسه.

⁵ - انظر: الحجة للفارسي: 26/6.

⁶ - انظر البحر المحيط: 13/9.

⁷ - ص: (83).

⁸ - السبعة، ص: 557.

⁹ - انظر: معاني القرآن للفراء: 412/2.

- أما الأول ففيه خلاف حيث روي أيضاً بالرفع، وقد وجه النصب إلى أحد الأوجه التالية:
- 1 - أن الأسلوب فيه إغراء، والتقدير: إلزموا الحقَّ، فهو مفعول به لفعل محذوف⁽¹⁾.
 - 2 - كونه مفعولاً به لفعل محذوف والتقدير: فأحقُّ الحقَّ⁽²⁾، قياساً على قوله في مواضع أخرى (ويحقُّ الحقَّ)⁽³⁾، وقوله (وليقحُّ الحقَّ)⁽⁴⁾.
 - 3 - أن الأسلوب أسلوب قسم حذف منه حرف القسم ما جعله منصوباً والتقدير: فبالحق، ودليل ذلك ما ذكر في الجواب من قوله (لأملأن)⁽⁵⁾.
 - 4 - أنه نصب على المصدرية بكونه مؤكداً لقوله (لأملأن) والتقدير: حقاً، وهو قول الفراء⁽⁶⁾، ورده البصريون.
- قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾⁽⁷⁾، رواها قالون برفع (المجيد)⁽⁸⁾، ووجه هذا الرفع بأنه نعت لله العليّ القدير⁽⁹⁾، بالرد على (الغفورُ الودودُ) فهي نعوت متعددة، وكذلك (ذو العرش) وجُعِل (المجيد) آخرًا لمناسبة رؤوس الآي .
- أو بكونه خبراً للمبتدأ (هو) من قبيل الأخبار المتعددة أيضاً؛ فكما يصح أن تأتي الأخبار متعددة كذلك النعوت⁽¹⁰⁾.

¹ - انظر: البحر المحيط: 176/9 .

² - انظر: الحجة للفارسي: 87/6 .

³ - يونس: (82) .

⁴ - الأنفال: (8) .

⁵ - انظر: معاني القرآن للفراء: 413/2 .

⁶ - السابق، الموضع نفسه .

⁷ - البروج: (15) .

⁸ - السبعة، ص: 678 .

⁹ - انظر: معاني القرآن للفراء: 254/3 .

¹⁰ - انظر: البحر: 446/10 .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الآية وردت في كتب النحو احتجاجاً لمسألة تعدد الخبر، وهذا هو الأولى من حيث الاستشهاد⁽¹⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةٌ حَطْبٍ﴾⁽²⁾، وهي في رواية قالون (حمالة) بالرفع⁽³⁾، ووجه الرفع فيها أحد أمور هي:

1 - كونها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هي حمالة) .

2 - أنها نعت لقوله تعالى (امرأته)⁽⁴⁾ .

3 - أنها الخبر عن قوله تعالى (امرأته)⁽⁵⁾ .

من خلال ما سبق يتبين أن رواية قالون عن نافع زحرت بمسائل نحوية مختلفة، وهذا يظهر لنا الدور البارز الذي تتضلع به القراءة من حيث ورودها بالأوجه النحوية الجائزة، والمنطوقة فعلاً في العربية - في ترسيخ القواعد؛ ومن هنا فهي أصل من أصول الاستشهاد في اللغة يجب الاعتماد عليه والمصير إليه .

ثانياً- أثر الرواية في الخلاف النحوي والاستدلال بها على أحد المذهبين المتخالفين:

لا شك أن الخلاف النحوي برز في الدراسة النحوية نتيجة لاختلاف أصول علماء النحو، وتباين سماعهم، الأمر الذي كان له أثر ملحوظ في توجيههم لبعض المسائل، فكان لكل فريق من النحاة آراء ومذاهب تستمد قوتها من أصولهم التي استندوا إليها في

¹ - انظر: شرح ابن عقيل: 257/1 .

² - المسد: (4) .

³ - السبعة، ص: 700 .

⁴ - انظر: الحجة للفارسي: 452/6، والبحر المحيط: 567/10 .

⁵ - انظر: معاني القرآن للفراء: 298/3، والبيان للأبباري: 460/2 .

تقعيد القواعد، ومن بين تلك الأصول ما تمثل في توجيه القراءات؛ فقد تكون القراءة داعمة لمذهب دون آخر، وهنا يظهر أثر القراءات في استنباط قواعد اللغة، وما تقوم به من دور واضح يوجب الأخذ بها في الاحتجاج للمسائل النحوية، وعدم الالتفات إلى طعن الطاعنين، بل ينبغي السير على نهج السلف في تعاملهم مع القراءة؛ لأن "أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل"⁽¹⁾. ورواية قالون لها نصيب في هذا الجانب حيث جاءت بعض نصوصها ممثلة لمسألة خلافية بين نحاة العربية، من ذلك :

- قوله تعالى: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ﴾⁽²⁾ بلامين (للدائر) ورفع (الآخرة) في رواية قالون⁽³⁾، وتوجيهها أن اللام هي لام الابتداء دخلت على المبتدأ و(الآخرة) نعت له و(خير) خبره.

وفي الآية قراءة أخرى هي (ولدائر الآخرة خير)⁽⁴⁾ بلام واحدة وإضافة (الآخرة) إلى (دار). وبناء على هذه القراءة نتجت مسألة خلافية مفادها: هل يجوز إضافة الشيء إلى نفسه؟ وقد فصل فيها ابن الأنباري في إنصافه . وانقسم النحاة حول هذه المسألة فريقين؛ منهم من يرى جواز إضافة الاسم إلى نفسه أو صفته بشرط اختلاف لفظهما، يقول الفراء: "وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه"⁽⁵⁾، ويقول هذا فتح مجالاً

¹ - النشر: 10/1 - 11 .

² - الأنعام: (33) .

³ - السبعة، ص: 256 .

⁴ - هي قراءة ابن عامر، انظر: معاني القرآن للفراء: 330/1 - 331، والسبعة، ص: 256 .

⁵ - معاني القرآن للفراء: 56/2، وانظر: شرح التسهيل: 229/3 .

للخلاف حيث نسب هذا الرأي للكوفيين في حين خالفهم البصريون⁽¹⁾، ومنعوا ذلك .
ولخص المسألة أبو حيان فقال: " وفي النهاية ما اتحد معناه واختلف لفظاً، أو اتفقا لا يجوز
عند البصريين إضافة بينهما، والكوفيون يجيزون ذلك فيما اختلف لفظهما"⁽²⁾.
وما يلاحظ هنا - بكل موضوعية- أن الرجوع إلى الأصل أولى من العدول عنه؛ إضافة
الشيء إلى نفسه تؤدي إلى التقدير، أما قراءة الرفع فهي الأرجح؛ لأن فيها إجراء الكلام
على أصله وحقيقته.

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِينَهُمْ رُبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾⁽³⁾، رواها قالون (إن ... لما)
بتخفيف النون والميم⁽⁴⁾، وتوجيهها كالاتي: (إن) مخففة من الثقيلة عاملة قياساً على عمل
الفعل المجزوم بالحذف لمشابقتها له في هذه الحال، أما (لما) فهي لام التوكيد الداخلة على
خبر (إن)، وعدّ هذا التوجيه أصلاً من أصول النحو البصري؛ تتمثل في جواز إعمال (إن)
المخففة من الثقيلة في غير الغالب، يقول سيبويه: " وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب
من يقول: إن عمرًا لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون: (وإن كلاً لما ليوفينهم أعمالهم) يخففون
وينصبون"⁽⁵⁾.

¹ - انظر البحر المحيط: 485/4 .

² - ارتشاف الضرب: 506/2 - 507 .

³ - هود: (111) .

⁴ - السبعة، ص : 339 .

⁵ - الكتاب: 140/2، وانظر: شرح المفصل: 71/8، وشرح الرضي: 365/4 .

هذا فيما يتعلق بالجانب البصري في حين ذهب الكوفيون إلى وجوب الإهمال والإلغاء⁽¹⁾. وهكذا يتبين أن القراءة أصلت لمسألة خلافية استند فيها كل فريق إلى ما يؤيد مذهبه من سماع أو قياس .

- قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾⁽²⁾، رواها قالون بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة⁽³⁾ على الاستفهام الذي خرج إلى الإلزام والإثبات، فهو بلفظ الاستفهام ودلالة الخبر؛ لأن الغرض منه ليس استخبار إخوة يوسف عن أمر قد جهلوه، بل هم متيقنون من أنه هو يوسف، ومن هنا جاءت قراءة ابن كثير بلفظ الخبر.

ولا يخفى ما لقراءة الاستفهام من وقع على النفس، كما أن فيها تحويلاً دلاليًا حيث جاءت بلفظ الاستفهام والدلالة خبر، وما يرجح هذه القراءة جواب يوسف لإخوته بقوله (أنا يوسف) وبهذا يكتمل بيان النص المعجز بكونه أجابهم مع علمه بأنهم لم يستفهموا حقيقة .

- قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ يُبَشِّرُونِ﴾⁽⁴⁾، (تبشرون) بنون خفيفة في رواية قالون⁽⁵⁾، ووجهت بأن الأصل فيها (تبشرونني) اجتمعت نون الفعل ونون ونون الوقاية فحذفت إحداهما وبقيت الأخرى مكسورة لمناسبة الياء المحذوفة أيضًا⁽⁶⁾، وهناك قول آخر مفاده أن الأصل في القراءة الإدغام ثم التخفيف بالحذف، يقول الفراء:

¹ - انظر: معاني القرآن للفراء: 30/2 .

² - يوسف: (90) .

³ - السبعة، ص: 351 .

⁴ - الحجر: (54) .

⁵ - السبعة، ص: 367 .

⁶ - انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري: 57/2 .

وقد كسر أهل المدينة يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها، وكأنهم شددوا النون فقالوا: (تبشرون) ثم خففوها والنية على تثقيفها⁽¹⁾.

ونتيجة لما قيل برز خلاف بين النحاة (بصريين وكوفيين) يتمحور حول أيّ النونين هي المحذوفة؟ ففريق منهم يرى أن نون الفعل (علامة الرفع) هي المحذوفة، وعلى رأس هؤلاء سيويه فقد أدلى بأدلة تؤيد قوله من أبرزها: أن نون الرفع عهد حذفها للنصب والجزم، وكذلك لتوالي الأمثال، كما أنها علامة فرعية تنوب عن الضمة فحذفها أخف من حذف نون الوقاية، وأوضح دليلاً يكمن في كون حركة نون الوقاية الكسر؛ فبقاؤها لا يحدث معه تغيير في النطق، ولمناسبتها للياء بعدها حال وجودها⁽²⁾. أما الفريق الآخر فيقول إن نون الوقاية هي المحذوفة، وجاءوا بأدلتهم أيضاً من كونها هي الزائدة وبما حصل الثقل فحذفها أولى، كما أن نون الرفع هي دليل الإعراب وبقاؤها هو الأجدر⁽³⁾.

بهذا يظهر ما تضيفه القراءة من ثراء لمسائل اللغة والنحو من خلال كثرة التوجيهات، واختلاف النحاة الذي يغذيها بتعدد الآراء حول المسألة الواحدة، وتباينها أحياناً. ومن اللافت للنظر هنا أن هناك من اعترض على قراءة التخفيف في آية مشابهة⁽⁴⁾، وعدها لحناً إلا أنه في المقابل هناك من انتصر لها وردّ هذا القول كما فعل أبو حيان بكونها قراءة متواترة، كما أنها جاءت موافقة للغة من لغات العرب⁽⁵⁾.

¹ - معاني القرآن للفراء: 89/2 - 90 .

² - انظر: الكتاب: 519/3 - 520، وشرح التسهيل: 140/1 .

³ - انظر: معاني القرآن للأخفش: 443/1، والتبيان للعكبري: 785/2 .

⁴ - انظر: البحر المحيط: 485/6، والآية قوله تعالى (أتحاجوني في الله الأنعام) (80) .

⁵ - انظر: البحر المحيط: 569/4، ومعاني القرآن للفراء: 90/2 .

- قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾⁽¹⁾، رواها قالون (هذان) بالألف والنون على التثنية بعد (إنّ) مشددة النون⁽²⁾، ومن المعلوم أن (إنّ) الناسخة تنصب المبتدأ، وجاء هنا بلفظ الرفع، وبناء على ذلك اختلف التوجيه النحوي لها، ونظر النحاة إليها كل بحسب أصوله وسماعه، ومن التوجيهات التي قيلت في الآية:

1 - أن قومًا من العرب، وعلى رأسهم بنو الحارث⁽³⁾ ينطقون المثنى بالألف، ويلزمونه بها في كل أحواله، ويعربونه بالحركات المقدرة إعراب المقصور، وهم بذلك يعملون (إنّ) فيكون (هذان) اسمها، و(لساحران) خبرها، واللام للتوكيد .

2 - أن اسمها محذوف وهو ضمير الغيبة، والتقدير (إنّه هذان لساحران)⁽⁴⁾ .

3 - أن النون في (هذان) زائدة (علم التثنية) فبقيت على حال واحدة في الرفع والنصب والجرّ قياسًا على (الذي)⁽⁵⁾، وهو - برأبي - توجيه للغة التي تلزم المثنى الألف .

4 - أن (إنّ) هنا حرف جواب بمعنى (نعم)، ومجيء (إنّ) بهذا المعنى مسألة قال بها النحاة من أمثال سيوييه والكسائي والزجاج والمبرد وغيرهم⁽⁶⁾ . ولكن هناك من منع هذا القول لوجود اللام في الخبر، وانبنى عليه خلاف حول مدخول هذه اللام هل هو الخبر أم مبتدأ محذوف⁽⁷⁾ .

¹ - طه: (62) .

² - السبعة، ص: 419 .

³ - انظر: معاني القرآن للأخفش: 629/2، ومعاني القرآن للفراء: 184/2 .

⁴ - انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 217/11 - 218 .

⁵ - انظر: معاني القرآن للفراء: 184/2 .

⁶ - انظر: مغني اللبيب لابن هشام: 72/1 .

⁷ - انظر: الحجة للفارسي: 230/5 - 231، والبيان لابن الأباري: 118/2 - 119 .

5 - وذكر توجيه أخير فيه من الغرابة ما فيه فحواه أن الهاء من (هذان) هي اسم (إنّ) والتقدير: (إنّه ذان لساحران) ولكن اعترض عليه بعدم اتصال (الهاء) ب(إنّ) فهي بذلك مخالفة لرسم المصحف⁽¹⁾.

وبعد هذا السرد للتوجيهات المختلفة حول المسألة ما جعلها مسألة خلافية بين النحاة - يترجح القول بالرأي الأول من حيث كونها لغة لبعض العرب جاء عليها شواهد كثيرة أوردتها النحاة في كتبهم تأييداً لهذه اللغة وتوجيهاً للمسألة .

ومن هنا فالأخذ به أولى؛ لأنه يتفق مع الإجماع على ورود لهجات مختلفة في القرآن؛ فهو أحد التوجيهات التي قيلت في نزول القرآن على سبعة أحرف، كما أن الأخذ بالرواية - كما هي - دون التمثّل في توجيهها أولى وأجدر؛ فاللغة (النص هنا) هي الأصل أما القواعد فتستنبط منه "والواقع أنه لا داعي لهذه التأويلات والتقديرات التي تشتت الفكر وتخيّر العقل، وتجعل طالب النحو يعيش في دوامة من اضطرابات الآراء، وتناقض الأفكار التي يلمسها في دراسته لمسائل هذا العلم، لم لا نريح أنفسنا ... ونقول: إنّها لغة، واللغة ظاهرة اجتماعية لا تخضع لهذه المقاييس النحوية، ولم تكن لغة قبيلة واحدة، بل ذكر النحاة أنّها لغات قبائل متعددة"⁽²⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَالْحَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾⁽³⁾، هي في رواية قالون (أَنْ غَضِبَ) مخففة بعدها فعل ماضٍ⁽⁴⁾، ووجه القراءة هو كون (أَنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الفعلية (غَضِبَ اللهُ) في محل رفع خبرها .

¹ - انظر: البحر المحيط: 349/7 - 350 .

² - القراءات القرآنية، ص: 121 .

³ - النور: (9) .

⁴ - السبعة، ص: 453 .

والمسألة هنا أن علماء العربية يرون قبحاً في ورود الفعل مباشرة بعد (أن) المخففة دون فاصل، ويجيزونه فقط إن كان الفعل جامداً، أو يفيد الدعاء⁽¹⁾، وإلا وجب الفاصل. ومن خلال سياق الآية يتبين أن الفعل فيه معنى الدعاء، وهذا ما سَوَّغَ إتيانه مباشرة بعد (أن)، ومن هنا جاءت قراءة نافع فيما رواه قالون عنه متفقة مع ما جَوَّزه العرب في لغتهم .

- قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾⁽²⁾، رواها قالون (أنكم) بهمزتين على الاستفهام⁽³⁾، وواضح أن الغرض هنا ليس الاستفهام الحقيقي بدليل قوله إخباراً في الآية السابقة عنها ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾، فنبى الله لوط - عليه السلام - يسوق استفهامه - مع تيقنه من علمهم بالمسؤول عنه - لغرض التوبيخ؛ فهو يستهجن فعلهم ويستقبحه، وبهذا كانوا عرضة لتقريعه.

ويتبين الفرق بين استخدام الهمزة هنا هل هي استفهام فيكون التحقيق والتصديق، أم هو الإنكار والاستهجان حيث خرج الأسلوب عن الاستفهام إلى الخبر .

- قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾⁽⁴⁾، برفع (القمر) في رواية قالون عن نافع⁽⁵⁾، ووجه الرفع فيها أنها مبتدأ، والخبر جملة (قدرناه)، والجملة معطوفة على جمل اسمية قبلها⁽⁶⁾.

¹ - انظر: الكتاب: 167/3 .

² - العنكبوت: (28) .

³ - السبعة، ص: 286 و 499، وانظر: الطريق المأمون إلى رواية الإمام قالون، ص: 95 .

⁴ - يس: (38) .

⁵ - السبعة، ص: 540، وانظر: البحر المحيط: 67/9 .

⁶ - انظر: إملاء ما من به الرحمن: 203/2 .

وقرئت الآية بنصب (القمر) ووجهها أنها مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: قدرنا القمر قدرناه؛ فالمسألة هنا من باب الاشتغال، وما يجوز في الاسم المشغول عنه من رفع ونصب بحسب توجيه النحاة وآرائهم، فمن يميل إلى التيسير وعدم القول بالحذف والتقدير يراه مبتدأ خبره ما بعده⁽¹⁾، أما غيره فيراه مفعولاً به حذف عامله اكتفاء بما جاء بعده من تفسير⁽²⁾.

وقد فصلت المسألة في كتب النحو، فجعلوا لوجوب الرفع موضعاً ولوجوب النصب كذلك، ولترجيح أحدهما على الآخر، وأحياناً المساواة بينهما. والقول في الآية السابقة عند بعضهم باستواء الرفع والنصب؛ فالقراءتان متساويتان⁽³⁾. والذي يظهر لي أن ترجيح قراءة الرفع أولى فهو لا يحتاج إلى تقدير؛ وقد ذهب هذا المذهب أوائل النحاة⁽⁴⁾. من خلال ما سبق ذكره من آيات يتجلى أثر القراءة في بيان مسائل الخلاف، ومدى إثرائها للأوجه النحوية، وتأبيدها لمذاهب بعينها أحياناً، أو دعمها للغة معروفة عند العرب.

ثالثاً - تفرده ببعض الأوجه، وما ترتب عليه من مسائل:

وردت في رواية قالون عن نافع بعض الأوجه التي لفظها مما انفرد به نافع في قراءته، وشملت مسائل في النحو واللغة، فكانت مصدرًا من مصادر التأصيل، وأن تعد من

¹ - انظر: الكتاب: 82/1، ومعاني القرآن للفراء: 378/2 .

² - انظر، إعراب القرآن للنحاس: 394/3 .

³ - انظر: شرح المفصل: 32/2 .

⁴ - انظر: الكتاب: 82/1، ومعاني القرآن للفراء: 378/2 .

مصادر الاحتجاج أولى، ولارتباط اللغة بالنحو - حسب رأبي الشخصي - ذكرتها دوغما فصل بينها بالإضافة إلى قلة المادة فيها، ومنها :

- قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾⁽¹⁾، فهي هكذا في رواية قالون (تَسْأَلُ) فعل مضارع مجزوم للمخاطب، وقبلها (لا) الناهية، وجاءت في قراءة غيره من السبعة (تُسْأَلُ)، بضم التاء واللام، مضارع منفي مبني للمجهول، و(لا) نافية لا محل لها⁽²⁾ .

ويتبين هنا الفرق في الدلالة بين القراءتين وما يبدو لي أن اتفاق باقي السبعة ربما مرده إلى التأدب مع الرسول حيث يكون الكلام تبرئة له من المساءلة عما يفعله المجرمون (أصحاب الجحيم)، بينما هي في رواية قالون تعتمد النهي الموجه من الله - سبحانه وتعالى - لشخصه الكريم، لكن للقراءة وجه وهو اعتمادها على الإعجاز البلاغي، فالنص في القراءة ظاهره الطلب، ولكنه خرج إلى الإخبار، فهو كلام مستأنف يحمل في طياته ما آل إليه حال هؤلاء من سوء العذاب حتى صاروا أصحابًا للجحيم مقيمين خالدين فيه . فكأن الله - سبحانه وتعالى - يرأف برسوله الحبيب عن السؤال عن مصير هؤلاء القوم لعظم ذنوبهم، وعظيم عقوبتهم، فجاء النهي مشيرًا إلى تلك الحال مخبرًا عنها .

- قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ﴾⁽³⁾، جاءت في رواية قالون عن نافع وحده (يقول) بالرفع⁽⁴⁾، بالرغم من مجيئه بعد (حتى)؛ وحجته في القراءة بالرفع أن الفعل جاء دالاً على الحال، وبهذا اختل شرط النصب [الذي هو دلالة الفعل

¹ - البقرة: (118) .

² - السبعة، ص: 168 .

³ - البقرة: (212) .

⁴ - السبعة، ص: 181، والنشر: 227/2 .

على الاستقبال]. "والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم والمعنى على الماضي"⁽¹⁾، فكأن التقدير على هذه القراءة: زلزلوا في وقت مضى ما جعل الرسول يقول: متى نصر الله؟ أو كان من شأنه أن يقول؛ فهي حكاية عن حال ماضية⁽²⁾.

وللرفع توجيه آخر يكمن في اختلاف زمن الفعلين؛ الفعل الذي قبل (حتى) ماضٍ، والذي يليها جاء مضارعاً، و(حتى) هنا حرف ابتداء تستأنف به الجملة، ولا يعمل في الفعل بعده، فلا تأثير له؛ وبهذا جاء الفعل (يقول) مرفوعاً⁽³⁾.

ومن المعلوم أن مسألة (حتى) كثيرة الدوران في كتب النحو، وتحديدًا إعمالها وإهمالها⁽⁴⁾، وقد أخذت هذه القراءة شاهداً على جواز الإهمال، ومواضعه؛ وهذا -لعمري- هو الأجدر، فالأخذ بهذا المصدر الثرّ من مصادر العربية أجدر وأنفع من الخوض فيما أثر عن العرب من أشعار، والظعن في الاستشهاد بما بعدم معرفة قائلها، في حين أن هذا لا مجال له في القراءات؛ فهي متواترة متصلة السند، ورواها هم الثقات من أهل العربية والإسلام.

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾⁽⁵⁾، رواها قالون برفع (واحدة)⁽⁶⁾ على أن (كان) هنا تامة بمعنى حدث ووقع؛ وبهذا يتوجه رفع (واحدة) على الفاعلية.

¹ - التبيان في إعراب القرآن: 172/1 .

² - انظر: البيان لابن الأنباري: 139/1 .

³ - انظر: معاني القرآن: 132/1 - 133 .

⁴ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: 350/1، وشرح المفصل: 62/8، ووصف المباني، ص: 180، ومغني اللبيب:

213/1 - 214 .

⁵ - النساء: (11) .

⁶ - السبعة، ص: 227 .

وإن كان جمهور القراء والنحاة يميلون إلى قراءة النصب خبراً لكان الناقصة المحذوف اسمها؛ وذلك للتناسق مع ما تقدمها في الآية⁽¹⁾، ولكن هذا لا يمس قراءة الرفع بشيء ما دام لها وجه في العربية، أضف إلى ذلك سلامة المعنى فيها مع الاتساق العام للآيات، وبعده عن تقدير محذوف من الكلام .

- قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾⁽²⁾، رواها قالون عن نافع (يوم) بالنصب، في حين قرأها باقي السبعة رفعاً⁽³⁾، ووجه النصب أن كلمة (يوم) ظرف مبني على الفتح، ويقوي ذلك إضافته إلى الجملة الفعلية (ينفع الصادقين) وهو بهذا الوجه شاهد داعم لمسألة نحوية مفادها جواز بناء الظرف وإعرابه إن وقع مضافاً إلى جملة فعلية⁽⁴⁾. إلا أن البصريين يوجبون الإعراب للظرف هنا، وهم بهذا يؤيدون قراءة الرفع؛ الأمر الذي قسّم النحاة إزاء هذه المسألة بين مجوّز وموجب، ولكن القول بالجواز هو الأكثر، وعليه جمهور من النحاة بصريين وكوفيين⁽⁵⁾.

- قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾⁽⁶⁾ تفرد نافع بهذه القراءة التي رواها عنه قالون حيث روى (حقيقٌ عليّ) بالتشديد، وقرأ باقي السبعة بالتخفيف⁽⁷⁾، بالتخفيف⁽⁷⁾، وهي تدل على الوجوب عنده؛ فقوله (حقيقٌ عليّ) بمعنى (واجب عليّ)، فالكلمة مكونة من (على + ياء المتكلم) مدغمة فيها .

¹ - انظر: البحر المحيط: 537/3 .

² - المائة: (121) .

³ - السبعة، ص: 250 .

⁴ - انظر: معاني القرآن للقراء: 326/1 .

⁵ - انظر معاني القرآن للزجاج: 224/2، وشرح التسهيل: 255/3، وشرح المفصل: 16/3 .

⁶ - الأعراف: (104) .

⁷ - السبعة، ص: 287، وانظر: البحر المحيط: 127/5 .

وقد أوضح العكبري في إملائه هذه المسألة بأن جعل (حقيق) مبتدأ و(علي) جارًا ومجرورًا متعلقًا به، والخبر في قوله (أن لا أقول)، واستحسن أبو حيان أن يعرب المصدر فاعلاً⁽¹⁾.

أما ما جاء في توجيه القراءة بالتخفيف ففيه التفصيل الآتي :

1 - أن (حقيق) هنا بمعنى حريص، والمعنى: حريص على ألا أقول⁽²⁾.

2 - أن على جاءت بمعنى الباء، والمعنى: حقيق بأن لا أقول⁽³⁾.

من خلال هذه التوجيهات مجتمعة يتبين موطن الخلاف المتمثل في حرف الجر (على) ومتعلقه؛ فهو على رواية قالون حرف جرّ بمعناه من الإلزام والوجوب الكامن في الاستعلاء، ومدخوله هو (ياء المتكلم)، بينما هو في قراءة غيره فمدخوله قوله تعالى (أن لا أقول) والسر في ذلك هو تأويله بالباء، أو تأويل (حقيق) بـ(حريص)، وهو فارق لغويّ بين: حقيق من الحق، وحقيق بمعنى الحرص، ويتبين بجلاء مدى السهولة واليسر في توجيه رواية قالون، وشدة وضوحها ودلالاتها على المعنى المراد دون الحاجة إلى التأويل أو غيره، وإن كانت قراءة التخفيف صحيحة متواترة فكل له وجه لا يرد .

- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾⁽⁴⁾، رواها قالون عن نافع (ما هن أمهاتهم) بالنصب⁽⁵⁾، ووجهها أنها جاءت على لغة الحجاز بإعمال (ما) عمل ليس، أما باقي السبعة فهي عندهم بالرفع على أن (ما) تميمية مهملة⁽⁶⁾.

¹ - انظر: إملاء ما من به الرحمن: 281/1، والبحر المحيط: 127/5 .

² - انظر: مجاز القرآن لابن المثني: 224/1 .

³ - انظر: معاني القرآن للفراء: 386/1، والحجة للفارسي: 56/4 - 57 .

⁴ - المجادلة: (2) .

⁵ - السبعة، ص: 628 .

⁶ - انظر: التبيان في إعراب القرآن: 1212/2 .

ومسألة (ما) معلومة شائعة في كتب النحو والتفسير، وفصّل فيها الفراء⁽¹⁾ حيث بيّن كثرة اقتران خبر (ما) العاملة عمل ليس بالباء الزائدة للتوكيد، وإن سقطت منه نُصِب، وأُيد ما ذهب إليه بقراءة عبد الله بن مسعود (ما هن بأمهاتهم)⁽²⁾. وهو بهذا يؤصل لمذهب من مذاهب الكوفيين الذين قالوا بزيادة الباء في خبر ليس، وما النصب إلاّ بعد سقوطها، وهو ما يعرف عندهم بالنصب على نزع الخافض.

وبعد هذا العرض لبعض المسائل النحوية التي اشتملت عليها رواية قالون عن نافع المدني مما انتقته من آي الذكر الحكيم، وحرصت فيه على التنوع ما أمكن، فقد حوت هذه الرواية مسائل متفق عليها، وأخرى كانت موضع خلاف، سواء ما اتفق في قراءته قالون مع غيره من القراء، أو ما انفرد به ورواه عنه نافع، يظهر جلياً فضل القراءات في استنباط الأحكام والقواعد النحوية واللغوية بشكل عام؛ فالقرآن معين لا ينضب ومدد لا ينقطع، وعليه فقد استخلصت نتائج وتوصيات أجمالها في الآتي:

- استظهار بعض الشواهد القرآنية واستيعابها، ومحاولة الاستفادة منها بالدراسة والتحليل.
 - العمل على توجيه الأنظار إلى الاعتماد على الشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفة بدل شواهد الشعر التي كان ولا زال بعضها موضع طعن، أو اختلاف بسبب تعدد الرواية أو التأويل، أو الجهل بقائله. فالأخذ بالقراءات أجدر من غيره، وعدم الالتفات إلى طعن الطاعنين فيها؛ لما توفر لها من شروط دقيقة محكمة قال بها علماء القرآن والتفسير واللغة على حد سواء، فهي مروية عن ثقات، متصلة السند، لا بد من موافقتها للعربية ولو بوجه. وللدرد على من يتحرّج في الأخذ بها للاختلاف بينها، أو لعدم موافقتها لبعض

¹ - انظر: معاني القرآن: 139/3 .

² - مختصر ابن خالويه، ص: 154 .

الأفيسة في العربية أقول: إن قواعد اللغة العربية مأخوذة أصلاً عن الأعراب، وكان نقلها أقل دقة من نقل القرآن، وعُدَّ هذا المأثور عمدةً في الاحتجاج على مسائل اللغة فما بالك بكلام الله المعجز، لعمري إن المتعبدين به أحرص على نقله من أي شيء آخر .

- الأخذ بالقراءات في الاستشهاد يضيف على اللغة إجلالاً يؤدي إلى تقبّل القواعد طواعية بكل يسر وسهولة؛ فهي نابعة مما ألف المتلقي أخذه وسماعه بحفظه ومدارسته لكلام الله المعجز.

- للإعراب صلة قوية بالتفسير، فالمفسّر بحاجة إليه في بيان المعنى؛ للوصول إلى فهم الإعجاز القرآني .

مصادر البحث ومراجعته

- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا-بيروت، 1987م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى 1987م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة 1988م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى 1979م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، الناشر: مكتبة الإيمان، بريدة - السعودية، 1992م .

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، ضبطه وعلق حواشيه: بركات يوسف عبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، مكتبة ابن تيمية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: إسحاق إبراهيم اطفيش، الطبعة: الثانية، دار الشام للتراث، بيروت - لبنان .
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى 1983م، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت
- الحجة في القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين فهوجي وبشير حويجاتي، الطبعة الأولى 1991م، دار المأمون للتراث .
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى 1986م، دار القلم، دمشق .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق 1975م.
- رواية قالون عن نافع المدني، أحمد علي مفتاح، الطبعة الأولى 1371هـ، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس - ليبيا .
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة: الأولى، دار المعارف .
- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية .
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان .

- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاسترابادي، تحقيق: يوسف محمد عمر، الطبعة الثانية 1969م، مطبوعات جامعة قاربونس .
- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة .
- الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، مراجعة: عبد الفتاح القاضي، الطبعة: الأولى 1390هـ - 1970م، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت .
- ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي، لعبد القادر الهيتي، الطبعة: الأولى 1996م، منشورات جامعة قاربونس، بنغازي .
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، أثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شليبي، الطبعة الأولى 1988م، عالم الكتب .
- معاني القرآن، للأخفش، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد الطبعة الأولى 1985م، عالم الكتب .
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت - لبنان .

- معجم القراءات القرآنية، لأحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، طبعة 1988م، مطبوعات جامعة الكويت . مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: ح الفاخوري، الطبعة الأولى 1991م، دار الجليل، بيروت .
- مناهل العرفان في علوم القرآن، لأحمد عبد العظيم الزرقاني، تصحيح: أمين سليم الكردي، الطبعة: الأولى 1995م، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان .
- المهذب في القراءات العشر، لمحمد سالم محيسن، الطبعة: الثانية 1978م، مكتبة الكليات الأزهرية .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، صححه وراجعته: علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .